

الغانم يهنئ نظراءه في إندونيسيا والغابون بالعيد الوطني

الغابون فوستين بوكوبي ورئيسة مجلس الشيوخ لوسي ميليبو-أوبوسون وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده. كما بعث رئيس مجلس الأمة ببرقيتي تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا بامبانغ سيساتيو

شملت جامعة الكويت و«التطبيقي» ومعهد الأبحاث

24 توصية رقابية طالت جهات علمية وتعليمية

◆ القيام بدراسة أسباب انخفاض أعداد الطلبة المقبولين لدى جامعة الكويت

◆ سرعة إنجاز مشاريع الإنشائية لمدينة صباح السالم الجامعية والحد من الأوامر التغييرية

◆ إعادة النظر في لائحة التفرغ العلمي بما يضمن تلافي الملاحظات المسجلة عليها من قبل الأجهزة الرقابية



جانب من جلسة سابقة

وافق مجلس الأمة في جلسة 12 يونيو 2019 على 106 توصيات بشأن 16 جهة وهيئة، ونعرض عددا من التوصيات الخاصة بالجهات العلمية والتعليمية المتمثلة في جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومعهد الأبحاث العلمية على النحو التالي:

التعليم التطبيقي والتدريب

التقرير الثالث عشر للجنة الميزانيات للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حيث تضمن التقرير 7 توصيات، كالتالي: 1- التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المخأخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا. 2- العمل بشكل جاد على إعادة أعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية وفق الاحتياج الحقيقية للأقسام الدراسية المختلفة لدى الهيئة لسد النقص في هذا الجانب وبما يتناسب مع الزيادة الطلابية، واستنفاد جميع الدرجات المخصصة للتوظيف في هذا الشأن دون تركيها للهيئة المالية المقبلة، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

3- إعداد خطة للبعثات الدراسية وفق أسس موضوعية ومعايير أكاديمية واضحة لزيادة أعداد هيئتي التدريس والتدريب، والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة بشأن اختلاف الآلية المتبعة بين الأقسام المالية بشأن لجان الابتعاث وما اتصل بها من قضايا بينها هذا التقرير تفصيلا وإعادة النظر في الآلية المتبعة الحالية.

4- وضع جدول زمني للإسراع في تصميم مشاريع الهيئة والبدء في تنفيذها مع ضبط تكاليف الإنشاء والحد من الأوامر التغييرية والتمديدات الزمنية والتأكد من جودة الأعمال المنفذة وإعادة النظر في كثرة المستويات المسؤولة عن التصاميم أو الإشراف عليها وتفعيل دور الإدارة الهندسية لدى الهيئة لترشيد المصروفات، والحرص على إسناد الأعمال الاستشارية والتنفيذية إلى المؤسسات والشركات المؤهلة والأخذ بعين الاعتبار سيرتها الذاتية وإنجازاتها السابقة واستبعاد كل من شباب تنفيذها لعقود

حكومية سابقة أوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية. 5- إعادة النظر في لائحة التفرغ العلمي بما يضمن تلافي الملاحظات المسجلة عليها من قبل الأجهزة الرقابية، مع وجود رقابة فاعلة على المتبعين في أعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية وتقييم أبحاثهم وفق القواعد العلمية والمهنية المنظمة لذلك.

6- التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والامتتاعات الممررة وغيرها من الأمور المسجلة على جامعة الكويت لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

7- التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ

◆ إعداد «التطبيقي» خطة للبعثات

الدراسية وفق أسس موضوعية ومعايير أكاديمية واضحة لزيادة أعداد هيئتي التدريس والتدريب

◆ دراسة أسباب انخفاض إيرادات

معهد الأبحاث الفعلية ولاسيما إيرادات الأنشطة والمراكز البحثية

◆ قيام المعهد بالخطوات اللازمة

لشغل الشواغر الوظيفية لديه وفق الضوابط الرقابية

مدار السنوات المقبلة.

4- العمل على سرعة إنجاز المشاريع الإنشائية لمدينة صباح السالم الجامعية في رقبته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة من جودة الأعمال المنفذة، والحرص على إسناد تصميم الحرم الطبي والبنية التحتية لشبكة المعلومات والاتصالات إلى المؤسسات والشركات المؤهلة والأخذ بعين الاعتبار سيرتها الذاتية وإنجازاتها السابقة واستبعاد كل من شباب تنفيذها لعقود حكومية سابقة أوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية.

5- اتخاذ الإصلاحات الأكاديمية والمالية والإدارية اللازمة لرفع مستوى تصنيف الجامعة خليجيا وعربيا وعالميا، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك. 6- التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والامتتاعات الممررة وغيرها من الأمور المسجلة على جامعة الكويت لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

7- التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

8- توجيه الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الشأن للاستفادة منها على النحو الأمثل. 9- قيام المعهد بوضع ضوابط موضوعية بشأن الإفادات الفنية المقدمة منه لصالح الشركات المتنافسة في العقود الحكومية بما يضمن تلافي ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة في هذا التقرير.

10- التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

معهد الأبحاث العلمية

التقرير الخامس عشر للجنة الميزانيات

الهندية 800 ألفاً والمصرية 600 ألفاً

الفضل: 4 جاليات تسيطر على أعداد الوافدين في الكويت



أحمد الفضل

دعا النائب أحمد الفضل إلى إعادة النظر في التركيبة السكانية وتنظيمها بما يناسب مصالح البلد، مشدداً على أهمية مراعاة الجانب الأمني بعدم السماح بتجاوز نسبة محددة لأي جالية في الكويت أسوة بما هو معمول به في الدول الأخرى، وقال الفضل في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن إحدى الصحف المحلية أشرت موضوع صدور 80 ألف تصريح لوافدين من الجالية المصرية وهذه الأعداد تأتي زيادة على الأعداد الموجودة بالكويت حالياً.

وأكد أن الحديث عن هذا الأمر بعيد كل البعد عن العنصرية ولا توجد أي ذرة توجه ضد المصريين، مشيراً إلى أنهم،

إخواننا وبيننا وبينهم علاقات قديمة قبل النفط ولن ننسى هذه العلاقات التي وصلت حد المصاهرة والشراكات متعددة الأوجه.

وأضاف أنه لا بد من النظر إلى الموضوع بنظرة موضوعية من خلال الأرقام، لافتاً إلى أن عدد المواطنين بلغ مليوناً و 419 ألفاً و 507 كويتيين وفق آخر إحصائية، بينما بلغ عدد غير الكويتيين 3 ملايين و 410 آلاف و 412 شخصاً، وقال إنه بمقارنة الوضع بدول الخليج ففي السعودية 62% من ساكنيها مواطنون، ثم سلطنة عمان بنسبة 55% منها مواطنون و 45% وافدون، ثم البحرين بنسبة 47% مواطنون، ثم تأتي الكويت 30% مواطنون، ثم قطر 21% والإمارات 17% مواطنون.

وأوضح أن هناك ما يزيد عن 120 ألف وظيفة للوافدين في القطاع العام أغلبها تتوزع ما بين وزارتي الصحة والتربية، وفي المقابل هناك مليونان و 100 ألف وافر يعملون في القطاع الخاص منهم 700 ألف هم عمالة منزلية وعمال نظافة و صرافون و عاملون في الأسواق المركزية والأعمال التي لا يشغلها مواطنون.

وقال إن الخطورة في الموضوع تكمن في أن ثلث الوظائف الحكومية يشغلها غير الكويتيين وعندما تأتي إلى الـ 120 ألفاً ونقسمها نجد أن منها 500 وظيفة للمستشارين والمهن عالية المستوى الوظيفي و 15 ألفاً لأعمال متدنية المستوى الوظيفي والبقية للوظائف في وزارتي التربية والصحة.

وأوضح أن لهذا الأمر تأثيراً كبيراً على كل أنواع الدعم التي تقدمها الدولة مثل الشوارع والمباني لأن أكثر من 70% من هذه الخدمات يذهب للغير الكويتيين، وسنجد أن أغلب الوظائف يعزف عنها الكويتيون.

وأشار إلى أنه لو تم استبدال الـ 120 ألفاً جميعهم فلن تحل قضية التوظيف لأن أنواع الوظائف لا يقبل عليها الكويتيون، مبيئاً أن الخطورة في إيجاد (كانتونات) ضخمة بالمقارنة بعدد المواطنين.

وبين أنه في كل البلدان التي أجريت عليها المسوح فوجدنا أن نسبة أي جالية لا تتجاوز 15% إلى 12% من عدد المواطنين، لأن المنظور منظور أمني. وكشف أن الجنسية الهندية بلغت نحو الـ 900 ألف يليها الجنسية المصرية بـ 600 ألف من دون الـ 80 ألف التي كشف عنها في إحدى الصحف، ثم بنغلاديش بلغت 198 ألفاً، ثم سوريا بـ 145 ألفاً وكذلك الجالية الفلبينية واللبنانية ولكن بعدد أقل.

وقال إن الجنسيات الأربعة الأولى تشكل 128% من عدد الكويتيين، والجالية الهندية تشكل 63% أي 26% من إجمالي كل الوافدين، و 17% من الوافدين من مصر، بمعنى أن نصف الوافدين من هذه الجنسيات الأربعة، و«هذا هو الخطر».

وأضاف أن أغلب الوظائف الموجودة تذهب إلى القطاع الخاص وأغلبها وظائف بها عزوف من الكويتيين وإجمالي هذه الجنسيات 38% من إجمالي عدد السكان جميعهم وافدون ومواطنون.

وأكد أنه لا توجد دولة في العالم أن تقارب جالية من الجاليات عدد ساكنها الأصليين، مبيئاً أن الكويت حسب إحصائية الأمم المتحدة المعنية بالعمال البشري ومهاراته وثقافته، تقول إن الكويت في المركز الأخير ضمن مجموعتها من حيث المستوى التعليمي والأكاديمي للوافدين.

وكشف عن أن هذه النوعية من الوافدين ليست نوعية جيدة، شارحاً: «أحسن هندي متخرج ما يختار الكويت بل يختار الإمارات وقطر والسعودية، وإذا أنت فرصة عمل لخريج مصري فتكون الأولوية له هي تلك البلدان الأربعة، وتكون الكويت الخيار الرابع أو الخامس».

وأوضح أن نوعية الثقافة العامة من الجاليات ضعيفة، فنحن لا نأتي بأحسن نوعية هندية أو مصرية أو سورية، فنلتم أن هناك تخصصات حتى في التعليم لا يقبل عليها المواطنون، مثلاً: كم خريجا مادة الفيزياء واللغة العربية «محبباً إننا نضطر أن نأتي بالبدليل، وما هي نوعية هذه البدائل ومستواها العلمي!».

وأكد أن هناك 4 جاليات تسيطر على أكثر من أصل 120 جنسية موجودة في الكويت وهنا يمكن الخطورة الأمنية في إدارة هذه الكمية من البشر من دولة واحدة.

وزاد، نحن نريد الكفاءات فقط وإذا كان هذا العدد مفروضاً علينا فلنرجع إلى أصل الموضوع وهو تركيبة الجاليات ومقارنتها بعدد السكان هو ضخم وصعب السيطرة عليه».

واستذكر أن أيام الغزو وإحدى دول الخليج كانت ترفض تسكين عدد الكويتيين أكثر من عدد معين في منطقة واحدة وكانوا يحرصون على توزيعهم وهذا ليس إخلالاً بالكرم أو الجيرة أو إخلالاً بحقنا ولكن هذا أمن دولة».

وأكد أن مصلحة الكويت أبدى من أي شيء، مبيئاً أن وجهة النظر مبنية على أرقام وتحليلات وليست مبنية على أي كره أو ضغينة لمصر العربية، «إلا أن الكويت عندي هي رقم واحد».

المطيري يطالب «الصحة» باستغلال تضاعف إيراداتها في تحسين خدماتها

طالب النائب ماجد المطيري وزارة الصحة بالاستفادة من تضاعف الإيرادات المتوقع تحصيلها من المستشفيات والمقررة في ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية الحالية (2019/2020) بـ 45 مليون دينار في تحسين الخدمات الصحية.

ودعا المطيري في تصريح صحافي وزارة الصحة إلى تحسين خدماتها وتقليص مواعيد العيادات الخارجية التي ينتظرها المواطن لعدة أشهر، مع زيادة الأسرة في المستشفيات وتوسعة المراكز الصحية والمستشفيات التي تتخطى بالراجعين.

وقال «لا عذر الآن لوزارة الصحة لأن الإيرادات زادت وعدد الوافدين في المستشفيات الحكومية لم يعد كما كان في السابق بعد قرار زيادة الرسوم الخاصة بهم، وحري بوزارة الصحة استغلال زيادة الإيرادات وقلة عدد المراجعين وتحسين الخدمات».

ورأى أن الخدمات الصحية لم تتطور حتى الآن وتواجه نقصاً واضحاً في الأسرة وفوضى في المواعيد، مبيئاً أن المواطن يعاني من الأزمات مع أقسام الحوادث في المستشفيات والعيادات الخارجية.